Distribution: Restricted EB 2004/83/R.11 3 November 2004
Original: English البند 9(أ) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1 – 2 ديسمبر/كانون الأول 2004

جمهورية كوستاريكا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة القطر: موقع العمليات التي يُمولها الصندوق iv

استعراض حافظة الصندوق v

موجز تنفيذي vi

أولا – المقدمة 1

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي 1

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر 1

باء – القطاع الزراعي 3

جيم – الفقر الريفي 5

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي 7

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي 8

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر 10

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق 11

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة في القطر 11

باء – مجالات حوار السياسات 12

جيم – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشاريع 13

دال – النطاق وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص 14

هاء – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى 14

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة 15

زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري 16

الذيول

الصفحة

الذيل الأول –	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني –	**الإطار المنطقي**	**2**
الذيل الثالث –	**تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر**	**4**
الذيل الرابع –	**اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح**	**12**
الذيل الخامس –	**أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة**	**13**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	كولون كوستاريكي
1.00 دولار أمريكي	=	420 كولون كوستاريكي
1.00 كولون كوستاريكي	=	0.002 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية كوستاريكا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة القطر: موقع العمليات التي يُمولها الصندوق

كوستاريكا

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض حافظة الصندوق

اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	موافقة المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الجاري	رمز القرض/المنحة	العملة المحددة	قيمة القرض/المنحة المعتمد	الصرف (% من المبلغ المعتمد)
مشروع الائتمان الزراعي	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	عادية	82.3.31	83.3.22	87.1.31	L - I - 97 - CR	وحدة حقوق سحب خاصة	4 400 000	%100
مشروع تنمية الائتمان الزراعي في المنطقة الشمالية	الصندوق	مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي	عادية	88.11.30	91.11.29	97.12.31	L - I - 235 - CR	وحدة حقوق سحب خاصة	3 350 000	%69
مشروع التنمية الزراعية في شبه جزيرة نيقويا	الصندوق	مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي	عادية	94.12.5	98.2.16	05.6.30	L - I - 371 - CR	وحدة حقوق سحب خاصة	3 400 000	%66

موجز تنفيذي

1 - أعدت وثيقة الفرص الاستراتيجية هذه في وقت سابق من هذا العام مع التقييم الخاص بأداء إطار قطاع التنمية الريفية، وذلك كجزء من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وقد بين التقييم أن في كوستاريكا طائفة واسعة النطاق من البرامج والمؤسسات العامة والخاصة الداعمة للحد من الفقر. ومع ذلك فقد لوحظ وجود قدر كبير من ازدواج الجهود وضعف التنسيق، وهو ما يتجلى في ركود مستويات الفقر.

2 - وتتمتع كوستاريكا بتنوع بيئي زراعي وبيولوجي كبير في نطاق مساحتها الجغرافية المحدودة (000 52 كم^2). ويبلغ عدد سكان كوستاريكا أربعة ملايين نسمة، ومن الممكن أن تعد قصة نجاح من عدة نواح في مجال التنمية. وهي بلد متوسط الدخل، بلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد 280 4 دولارا أمريكيا في 2003؛ وهي إحدى أكثر الديمقراطيات استقرارا في أمريكا اللاتينية. وقد أسهمت في هذا الاستقرار عدة عوامل تاريخية، بما في ذلك قلة عدد مُلاَّك الأراضي وقوتهم المحدودة، ووجود آليات فعَّالة للحراك الاجتماعي، وإلغاء الجيش بعد سنة 1948، وتأسيس وإدارة واحدة من أوائل دول الرفاه في المنطقة.

3 - وأدى اجتماع النمو الاقتصادي المرضي (الذي يبلغ معدله 5% في السنة بين 1990 و2000)، والسياسات الحصيفة في مجال التحرير الاقتصادي والسياسات الاجتماعية النشطة، بما في ذلك تخصيص استثمارات ضخمة للتنمية البشرية، إلى مستويات جيدة نسبيا في مجالي التمايز بين الجنسين والمساواة الاجتماعية، كما أفضى إلى تخفيض كبير في مؤشرات الفقر العددية. ويعيش خمسة وأربعون في المائة من إجمالي عدد السكان في مناطق ريفية؛ ويزداد انتشار الفقر في هذه المناطق. ويؤثر الفقر في 15.4% من الأسر الحضرية بينما يعيش 23.1% من الأسر في حالة من الفقر في المناطق الريفية. وتبلغ معدلات الفقر المدقع في المدن 3.3% ولكنها تبلغ 7.8% في الريف. وفي العقد الأخير كان معدل الحد من الفقر أعلى في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، ولكن معدل الحد من الفقر المدقع كان أعلى في المناطق الريفية.

4 - وقد انخفض الفقر الكلي الذي يقاس بخط فقر الإيرادات من 31.9% في 1991 إلى 20.6% في 2000، بينما انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 11.7% إلى حوالي 6% في نفس الفترة. وقد ركد مؤشر الفقر عند 20% في السنوات العشر الأخيرة. ورغم أنه انخفض في 2003 إلى 18.5%، فإن مؤشرات أخرى مثل العمالة لم يطرأ عليها تحسن. ووفقا للتقرير الخاص بحالة الأمة لسنة 2004، فإن هذا الركود يرجع إلى الأسباب التالية: (i) تجزوء وازدواج المهام بين المؤسسات العامة؛ و(ii) عدم وجود تعريف واضح للسكان المستهدفين؛ و(iii) عدم وجود آليات لتقييم النتائج ومتابعة برامج الحد من الفقر. وقد ورد في نفس التقرير أن هذه العوامل زادت سوءا بسبب انعدام الصلة بين السياسات المتبعة في الإدارات الحكومية وشدة تخصيص وتركيز برامج الحد من الفقر التي تفتقر إلى سياق أوسع.

5 - ويبدو أن الآفاق الاقتصادية الكلية في كوستاريكا مرضية في الأجل المتوسط، وأن المناخ الاستثماري الدولي محاب للبلد. وينبغي للقطاع الزراعي بما يتسم به من دينامية وتنوع أن ينتهز الفرص التي تتيحها الاتفاقات التجارية

الجديدة مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، وأن يجد طرقا لمواجهة الأخطار التي تنطوي عليها. وتدرك الحكومة تماما عواقب هذا السيناريو الجديد، وهي بصدد وضع استراتيجية لتعزيز القدرة على التنافس. ومن الأدوات الرئيسية في هذه الاستراتيجية، برنامج قيمته 350 مليون دولار أمريكي سيموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

6 - وتتميز كوستاريكا بتوزيع متوازن للأراضي وبنى تحتية اجتماعية وخدمات تغطي معظم الأراضي الزراعية. ويبدو أن مشكلة الفقر الريفي في البلد ترجع في أساسها إلى نقص المصادر الجديدة الكافية المستدامة للعمالة والدخل. ويترتب على ذلك أن تنفيذ برامج لتعزيز الإنتاج الزراعي وتوليد الدخل وفرص العمل يعد أكثر الوسائل استدامة للحد من الفقر الريفي. وينتشر الفقر الريفي في جميع أنحاء كوستاريكا، وإن كانت المجتمعات المحلية الريفية كثيرا ما يوجد فيها خليط من السكان الفقراء وغير الفقراء (باستثناءات قليلة في بعض النواحي المحددة وفي مناطق السكان الأصليين). ويتطلب انعدام التجانس على هذا النحو نهجا استراتيجياً مختلفاً في مجال الحد من الفقر مع التركيز بصفة خاصة على المستوى المحلي. وقد أدركت الحكومة أوجه القصور في سياساتها وبرامجها الحالية المطبقة في معالجة هذه المشكلات على نحو فعال؛ وهي تشدد على أهمية تنسيق الجوانب الإنتاجية والاقتصادية في خطتها الحالية للحد من الفقر ("الحياة الجديدة").

7 - وتتمثل الميزة الاستراتيجية التي يتمتع بها الصندوق بالنسبة لكوستاريكا في دعم تنسيق سياسات وبرامج الحد من الفقر فيما بين المؤسسات على الصعيد المركزي أي بين المجلس الاجتماعي الحكومي، والوزارات المختصة، وغير ذلك من المؤسسات العامة والخاصة. ويعني هذا زيادة كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها لتسهيل تنفيذ برامج ومشروعات على المستوى المحلي. وتعتنق الحكومة وجهة النظر الاستراتيجية هذه، وقد طلبت إلى الصندوق أن يدعم **الإطار المؤسسي والسياسي لتنفيذ برنامج للتنمية والحد من الفقر في المناطق الريفية**. ويتطلب هذا إنشاء نظم مبتكرة على مستوى الحكومة المحلية بهدف تحقيق الترابط والتنسيق بين سياسات وبرامج التنمية. وسوف يتضمن البرنامج المذكور العناصر الاستراتيجية التالية: (i) التركيز على توليد الدخل وفرص العمل الريفية؛ و(ii) تنمية رأس المال البشري والاجتماعي؛ و(iii) توجيه عناية خاصة إلى المجموعات الضعيفة، وخاصة تعزيز المنظمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين والنساء.

8 - وفي المنطقة الفرعية لأمريكا الوسطى وفي نطاق السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، تعد كوستاريكا مثالا هاما بالنسبة للبلدان المجاورة. فهي بلد متوسط الدخل يتمتع بنظام واسع النطاق للرفاه الاجتماعي وتقاليد ديمقراطية راسخة. ومن الممكن تكرار تجارب الصندوق المتراكمة في كوستاريكا، وخاصة حواره السياسي مع الحكومة، في بلدان أخرى بالمنطقة، ويمكن للنتائج الإيجابية لأنشطة الحد من الفقر أن تكون محابية لتنفيذ برامج ومشروعات في البلدان المجاورة، وأن تؤدي إلى علاقات تآزر إيجابية في المناطق الحدودية.

9 - وبناء على اتفاقات أبرمت عند إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، فإن الصندوق سيواصل حواره السياساتي مع الحكومة، على نحو مشترك مع مؤسسات مالية دولية أخرى، وخاصة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وذلك استجابة لمساهمة المصرف الضخمة في مجال القدرة على التنافس. وستشمل المجالات الرئيسية لحوار السياسات ما يلي: (i) مواءمة السياسات والإطار المؤسسي للحد من الفقر الريفي؛ و(ii) ضمان إدراج أضعف المجموعات؛

و(iii) تحسين التنسيق والتواؤم بين الجهات المانحة؛ و(iv) التخفيف من أثر اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى على الفقراء الريفيين.

10 - **البرنامج المقترح للإقراض**. ينبغي للأوضاع الاقتصادية الكلية المستقرة أن تسمح بتنفيذ الاستراتيجية المقترحة طيلة السنوات العشر القادمة. وستقيم هذه الاستراتيجية بصفة دورية عن طريق تحليل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وقد أعد برنامج الإقراض المقترح، الذي سيطور على مدى ست سنوات، بالتشاور مع السلطات الحكومية، وسيتضمن عنصرين رئيسيين هما: (i) إقراض سياساتي (2 – 3 مليون دولار أمريكي) لتعزيز القدرة على الحد من الفقر الريفي؛ و(ii) إقراض استثماري (6 – 8 مليون دولار أمريكي) لإنشاء صندوق لتنفيذ مشروعات رائدة وغير ذلك من الأنشطة المتصلة. ومن المقترح تخصيص ما مجموعه 000 300 دولار أمريكي لمنحة قطرية لتغطية التكاليف اللازمة لتحليل الأثر الاجتماعي وإدخال أدوات وإجراءات إدارة الأداء.

جمهورية كوستاريكا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة[1]

1 - أعدت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه بعثة للصندوق بالاشتراك مع السلطات الحكومية في وقت سابق من هذا العام. وقد تضمن إعداد الوثيقة تقييما لأداء إطار قطاع التنمية الريفية كجزء من نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء[2]. والتقت بعثة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية بنائب رئيس جمهورية كوستاريكا المسؤول عن البرنامج الوطني للحد من الفقر، ونائب وزير التخطيط والسياسات الاقتصادية، ونائب وزير الزراعة والثروة الحيوانية، ونائب وزير الاقتصاد والصناعة والتجارة. كما جرى التشاور مع مدير مكتب وزارة المالية بالإضافة إلى عدة مسؤولين من المنظمات العامة والخاصة (مثل المؤسسات المالية، ورابطات المزارعين والفلاحين).

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

2 - **القطر**. تقع كوستاريكا في أمريكا الوسطى، وهي برزخ يحده البحر الكاريبي وشمال المحيط الهادي فيما بين نيكاراغوا وبنما، ويغطي مساحة قدرها 52 000 كم2. ورغم أن البلد صغير الحجم، فإنه يتميز بتنوع بيئي زراعي وبيولوجي كبير. وهو ينقسم إلى 82 مقاطعة فيها هيئات بلدية مستقلة وست مناطق للتخطيط. ويبلغ إجمالي عدد السكان في البلد أربعة ملايين (القاعدة العالمية لبيانات مؤشرات التنمية، 2003). ويمثل سكان الحضر 55% من السكان؛ ويسكن 60% من سكان البلد في المنطقة الوسطى حيث تقع العاصمة سان جوزيه. ويبلغ معدل النمو في كوستاريكا 1.6% في السنة، وقد تعد قصة نجاح إنمائية من عدة نواح. وهي بلد متوسط الدخل، وبلغ فيها إجمالي الناتج المحلي لكل فرد 4 280 دولارا أمريكيا في سنة 2003. وهي تفخر بأنها واحدة من أكثر الديمقراطيات استقرارا في أمريكا اللاتينية. وقد أسهمت في هذا الاستقرار عدة عوامل تاريخية، ومن بين ذلك قلة عدد ملاك الأراضي وقوتهم المحدودة، ووجود آليات فعالة للحراك الاجتماعي، وإلغاء الجيش في سنة 1948، وتأسيس وإدارة أول دولة للرفاه الاجتماعي في المنطقة.

[1] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

[2] زارت البلد في فبراير/شباط 2004 بعثة للصندوق يرأسها السيد روي فيلالوبوس (خبير استشاري) ويشرف عليها لاديسلاو روبيو (مدير الحافظة القطرية لكوستاريكا). وتلقت البعثة دعما تقنيا ولوجستيا من السيد خورخه ليون (خبير استشاري كبير، الصندوق/الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية)، والسيد رولاند ميزا (خبير استشاري، الصندوق/الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية)، والسيدة كارمن موراليس (خبيرة استشارية، الصندوق/الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية)، والسيدة ماريجي فان ليدث دي جودي (مديرة منتسبة للحافظة القطرية، الصندوق/الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية)، والسيد ماركو كاماني (الصندوق، مدير منتسب للحافظة القطرية). وقد زارت بعثة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء البلد في سبتمبر/أيلول 2004، وكانت تضم مدير الحافظة القطرية لكوستاريكا والسيد بييترو سيموني (خبير استشاري)، وفريق الصندوق/الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية.

3 - **الاقتصاد.** يعد اقتصاد كوستاريكا من أكثر الاقتصادات تنوعا في أمريكا الوسطى. وقد توصل البلد إلى بنية اقتصادية متوازنة يسهم فيه القطاع الأولي، والصناعة، والخدمات على التوالي بنسب تبلغ 8.4% و28.9% و62.7% من إجمالي الناتج المحلي. وبفضل السياسات الوطنية الحصيفة التي اتبعت في الثمانينات والتسعينات تعزز فتح الاقتصاد بالتدريج وعملية خصخصة جزئية للمرافق العامة وقطاع المصارف دون الإخلال بمستويات العمالة والرعاية الاجتماعية أو إصابة الأنشطة الاقتصادية الأخرى باختلال في التوازن. وقد أفسحت الأهمية التقليدية للصادرات الزراعية (أي البن والموز) المجال لصناعات الحاسوب والإلكترونيات، والخدمات، والزراعة غير التقليدية، والسياحة. وزادت نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي من 20.8% في سنة 1991 إلى 36% في سنة 2000. ووصلت الصادرات إلى متوسط قدره 5.5 مليار دولار أمريكي في السنوات الخمس الأخيرة بينما بلغ متوسط الواردات 6.7 مليار دولار أمريكي. ويعوض عن العجز التجاري استثمار أجنبي مباشر بمعدل يبلغ حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي سنويا. وقد زاد هذا الإجمالي بنشاط خلال معظم التسعينات بحيث بلغ متوسط نموه السنوي 5.3 في المائة.

4 - ومن سنة 2000 إلى سنة 2002 طرأ البطء على النمو الحقيقي فصار 2%، وزاد العجز في القطاع العام فأصبح 5.7% من إجمالي الناتج المحلي. وظل التضخم ثابتا على معدل سنوي يبلغ حوالي 10 في المائة. وتمثل مستويات الدين العام 51.9% من إجمالي الناتج المحلي. ولما كان 60% من الدين العام محددا بالنقد الأجنبي، فإن الموارد المالية العامة عرضة إلى حد كبير لخطر انخفاض حقيقي في قيمة الكولون الكوستاريكي (العملة الوطنية) أو لزيادات أسعار الفائدة الدولية. وثمة دواع مماثلة للقلق ترجع إلى أن حوالي 59% من القروض الداخلية للنظام المصرفي محددة بالدولارات الأمريكية. وليس لكوستاريكا ترتيب رسمي مع صندوق النقد الدولي أو برنامج يراقبه خبراء الصندوق. وفي مواجهة اختلال التوازن في مجال المالية والدين، شرعت الحكومة في خطة رسمية للانتعاش الاقتصادي في سنة 2000. وأعطيت أولوية عليا لهدفين رئيسيين هما: (i) الإصلاح المالي؛ و(ii) إتمام المفاوضات بنجاح مع الولايات المتحدة بشأن اتفاق جديد للتجارة الحرة، أي اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى. وقد اتخذت الحكومة مؤخرا خطوات للحد من ضعف القطاع المصرفي إزاء النقد الأجنبي. وفي سنة 2003 خفض العجز في القطاع العام، ولكنه لم يصل إلى النسبة المستهدفة التي تبلغ 2.5% من إجمالي الناتج المحلي. وفي سنة 2003 حقق الاقتصاد انتعاشا باهرا إذ بلغ معدل النمو 5.7% وزادت الصادرات بنسبة 20% تقريبا.

5 - بالنظر إلى الاتفاقات الجديدة للتجارة الحرة، تقوم الحكومة بوضع استراتيجية لتعزيز القدرة على التنافس. وستكون الأداة الرئيسية في هذه الاستراتيجية برنامجا تبلغ قيمتة 350 مليون دولار أمريكي سيموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقد صممت هذه العملية "الهجين"[3]، كما تدعى كصندوق مالي متعدد القطاعات والمؤسسات والأغراض تديره وزارة المالية وتنفذه تقنيا وزارات ومؤسسات عامة شتى.

[3] تتضمن عملية الهجين عنصرا خاصا بالقروض السياساتية وعنصرا خاصا بالاستثمار. وهي ستمول برامج ومشروعات للمؤسسات العامة في إطار السياسات الوطنية المعززة للقدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية. وستكون وزارة المالية مسؤولة عن الجوانب الإدارية والمالية بينما ستقع المسؤولية عن تنفيذ المشروعات والبرامج على عاتق الوزارة أو المؤسسة المختصة. وترمي هذه العملية إلى ضمان الزيادة في كفاءة وترابط التدابير والاستجابات في سياق جهود الحكومة في مجال تطبيق نظام لمراقبة النفقات.

باء – القطاع الزراعي

6 - مازالت الزراعة نشاطا اقتصاديا هاما. فهي قد ساهمت في 2002 بنسبة 8.4% من إجمالي الناتج المحلي، ومثلت 31.7% من الصادرات الإجمالية و21% من مجموع العمالة. وقد انخفض نصيب الزراعة من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية نتيجة للنمو شديد النشاط في قطاعات اقتصادية أخرى. ومع ذلك، فقد نمت الزراعة على نحو مرض بمعدل 2.7% في السنة من 1995 إلى 2003. والمحاصيل الرئيسية في البلد هي: البن (الذي يغطي 000 93 هكتار)؛ والموز (000 49 هكتار)؛ وقصب السكر (000 45 هكتار)؛ والأرز (000 41 هكتار)؛ والفاصوليا (000 33 هكتار)؛ والبرتقال والفواكه الاستوائية (الأناناس) ونباتات الزينة وغير ذلك من "المحاصيل غير التقليدية" (000 120 هكتار). وقد مرت الزراعة بمرحلة من التحول خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. وكانت الزراعة طيلة أربعين عاما تقريبا (1945 – 1985) تتألف من قطاع موجه نحو التصدير يرتكز على إنتاج البن والموز وقصب السكر. وكان الإنتاج الموجه نحو الاستهلاك المحلي يتألف من الذرة والفاصوليا والأرز وغير ذلك من المحاصيل الغذائية التي يزرعها بصفة رئيسية مزارعون صغار ومتوسطون. وقد تطور الإنتاج الحيواني بالاستناد إلى صادرات اللحوم إلى الولايات المتحدة وسوق محلية نامية، فبلغ حوالي 2.2 مليون رأس في سنة 1982. وخلال تلك السنوات خصص لقطاع الزراعة حوالي 50% من إجمالي الائتمان الرسمي الموجه بصفة حصرية من خلال المصارف العامة.

7 - وقد حدثت في العقد الماضي زيادة بنسبة 100% في المساحة الزراعية في البلد وفي إنتاج الشمام والبطيخ والبرتقال والأناناس والسبال النخيلي ونباتات الزينة. ويستخدم حوالي 50% من المساحة الزراعية الإجمالية من أجل منتجات "غير تقليدية" مخصصة للتصدير. وسجلت انخفاضات هامة في المساحة الزراعية المخصصة للحبوب الأساسية التقليدية، أي الذرة (بناقص 58%) والفاصوليا (بناقص 43%)؛ وهو ما أثر بصفة رئيسية على قطاع صغار المزارعين. وانخفض الإنتاج الحيواني بنسبة 50% في منطقة شوروتيغا بصفة أساسية. وتمثل الصادرات الزراعية ملياري دولار أمريكي سنويا بينما يبلغ إجمالي الواردات الزراعية (الذرة وفول الصويا والقمح والأرز والفاصوليا) في المتوسط 0.75 مليار دولار أمريكي في السنة. وحدد آخر تعداد زراعي (1984) 900 101 وحدة إنتاجية زراعية (بالمقارنة مع 500 81 في تعداد سنة 1973) تغطي 3.1 مليون هكتار. وصنف حوالي 62% من المزارع بوصفها "صغيرة" لا تغطي إلا 5% من الأراضي الزراعية الإجمالية.

8 - وتتولى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية تنسيق المؤسسات العامة المرتبطة بالقطاع الزراعي والإشراف عليها. وتضطلع الأمانة القطاعية للتخطيط الزراعي بصياغة سياسات القطاع. وتوفر خدمات المساعدة التقنية والتدريب للمنتجين الزراعيين عن طريق مديرية خدمات الإرشاد الزراعي. ويتبع هذه المديرية 91 وكالة و388 أخصائي إرشاد موزعين في جميع أنحاء البلد.

9 - تقع المسؤولية عن خدمات البحوث الزراعية على عاتق المعهد الوطني الذي أنشئ مؤخرا للبحوث ونقل التكنولوجيا الزراعية. ويتولى معهد التنمية الزراعية مسؤولية إصلاح الأراضي وتنمية مستقرات الفلاحين والمناطق المحيطة بها. ويدير المعهد برامجه بتمويل مستقل. ويعالج المجلس الوطني للإنتاج شؤون التسويق لضمان الجودة

الزراعية والأمن الغذائي. ويضطلع المرفق الوطني لري ومراقبة المياه الجوفية بالمسؤولية عن خدمات الري وقضايا المياه الجوفية.

10 - وقد مرت الخدمات المالية المقدمة للقطاع الزراعي، وخاصة لصغار المزارعين، بعملية من التحول في السنوات العشرين الماضية. ففي الثمانينات وجه 50% من إجمالي حافظة القروض نحو القطاع الزراعي. وكان ما يقرب من 000 15 مزارع صغير عملاء لدى المصرف الوطني لكوستاريكا الذي خصص من خلال شبكة تضم 90 مجلسا ريفيا للائتمان موارد هامة لتلبية طلباتهم. وفي سنة 2003 مثل إجمالي الائتمانات الزراعية أقل من 8% من إجمالي القروض. وتتولى المصارف العامة المسؤولية عن حوالي 75% من الحافظة الزراعية. ولم يطرأ انخفاض بالقيمة الحقيقية على المبلغ المطلق للائتمان بالنسبة للمحاصيل والإنتاج الحيواني نظرا لاستخدام مصادر أخرى للتمويل مثل الصناعات الزراعية. إلا أن قطاع صغار المزارعين قد طرأ عليه انخفاض مهم من حيث الائتمان الموجه من خلال المصارف. وفي الفترة الأخيرة دفعت الآثار السلبية الواقعة على قطاع صغار المزارعين المصرف الوطني لكوستاريكا إلى فتح مرفق ائتماني جديد (مصرف التنمية) يتسم بعدة خصائص مميزة للتمويل العصري لصالح أصحاب المشروعات الصغرى وصغار المزارعين. ويقرض هذا البرنامج حوالي 40 مليون دولار في السنة لصغار المزارعين وأصحاب المشروعات الصغرى والريفيين والحضريين.

11 - ورغم أن السكان الريفيين في ازدياد بالقيمة المطلقة، فإن معدل نموهم (1.7%) أدنى من السكان الحضريين (3.8%). ويبلغ العدد الإجمالي للسكان الريفيين 1.56 مليون نسمة (2000) ويقدر عدد الأسر الريفية بـــ 000 369 أي أربعة أمثال العدد المقدر للحيازات الزراعية. وتدل هذه الأرقام على وجود عدد كبير من الأسر المعدمة المشتغلة بالزراعة وبأنشطة ريفية غير زراعية. ومن هذه الأسر 391 177 أسرة يرأسها عمال بالأجر، و511 81 أسرة يرأسها عاملون لحسابهم، و384 12 أسرة يرأسها أصحاب مشروعات، و918 3 أسرة عمال أسريون دون أجر، و000 93 أسرة يرأسها عاطلون أو متقاعدون أو طلاب أو مدبرات منازل. وهناك ما يقرب من 000 60 أسرة ريفية يرأسها مزارعون صغار، و000 135 أسرة يرأسها عمال زراعيون[4]، و000 6 أسرة يرأسها أصحاب مشروعات زراعية صغرى. ويرأس السكان الريفيون المشتغلون بأنشطة غير زراعية 45% من جميع الأسر الريفية. وتستمد الأسر الريفية "النموذجية" الإيراد من مصادر مختلفة تجمع بين الأنشطة الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية.

12 - وقد ظلت التنمية الريفية هدفا سياساتيا دائما بالنسبة لحكومات كوستاريكا على مدى الخمسين سنة الماضية. وفي السنوات الأخيرة تأثرت هذه التنمية بالعوامل التالية: (i) التغيرات الطارئة على أهمية المحاصيل (أي الأزمة في مجال إنتاج الحبوب الأساسية والبن)؛ و(ii) التوسع الحضري السريع في الوادي الأوسط؛ و(iii) أثر الاستثمارات الضخمة على السياحة في مناطق شتى؛ و(iv) تقلص الخدمات العامة المساندة للإنتاج؛ و(v) التغيرات في سياسات الائتمان في القطاع الزراعي وكذلك في قطاع صغار المزارعين بصفة خاصة؛ و(vi) الاستغلال الكامل لجميع الأراضي الزراعية. ويعتمد السكان الريفيون في الوقت الحاضر بدرجة أكبر على أنشطة اقتصادية لا ترتبط على نحو مباشر بالإنتاج الزراعي. ورغم أن النزوح إلى المراكز الحضرية يعد أحد الخيارات المتاحة للمعدمين والعاطلين

[4] تتضمن هذه الفئة عمالا رسميين دائمين وكذلك عمالا مؤقتين غير رسميين، ولا يقدم التعداد تقديرات لكل مجموعة.

الريفيين، فهناك أيضا حالات عديدة للتنوع الاقتصادي في القطاع الريفي. ولهذه الأنشطة الاقتصادية الجديدة أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق تنمية ريفية متوازنة في كوستاريكا.

جيم – الفقر الريفي

13 - أحرزت كوستاريكا تقدما يعتد به في الحد من الفقر والفقر المدقع وتظهر مؤشرات إيجابية من حيث الثروة وتوزيع الدخل. وقد أدى الجمع بين النمو الاقتصادي المرضي والسياسات الحصيفة في مجال التحرير الاقتصادي والسياسات الاجتماعية النشطة، بما في ذلك تخصيص استثمارات ضخمة للتنمية البشرية، إلى تحقيق مستويات جيدة نسبيا من حيث المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية، وأفضى إلى الحد من الفقر إلى حد كبير في السنوات الخمسة والعشرين الماضية. ومع ذلك فقد طرأ ركود على مؤشر الفقر الذي يقاس بأسلوب خط فقر الإيرادات فثبت على 20% تقريبا على مدى العشر سنوات الماضية. ورغم أن المؤشر قد هبط إلى 18.5% في سنة 2003، فلم تظهر تحسنات على مؤشرات أخرى مثل العمالة. وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 6.2% إلى 5.1% فيما بين 1995 و2003.

14 - وقد ورد في تقرير حالة الأمة لسنة 2004 أن هذا الركود راجع إلى: (i) تجزوء وازدواج المهام بين المؤسسات العامة؛ و(ii) عدم وجود تعريف واضح للسكان المستهدفين؛ و(iii) عدم وجود آليات لتقييم النتائج والمتابعة فيما يتعلق ببرامج الحد من الفقر. ولوحظ في نفس التقرير أن هذه العوامل تزداد سوءا بسبب انفصال السياسات فيما بين الإدارات وبرامج الحد من الفقر المفرطة في التحديد والتركيز، وعدم وجود استراتيجية أكثر شمولا.

15 - وانتشار الفقر أكبر في المناطق الريفية منه في المدن. ويؤثر الفقر الحضري على 15.4% من الأسر بينما يؤثر الفقر الريفي على 23.1 في المائة. وتبلغ معدلات الفقر المدقع 3.3% في المدن و7.8% في الريف. وكان معدل الحد من الفقر على مدى العقد الماضي أعلى في المناطق الحضرية منه في القطاع الريفي، وإن كان معدل الحد من الفقر المدقع أعلى في هذا القطاع الأخير. يضاف إلى ذلك أن معدل الحد من الفقر يختلف من منطقة إلى أخرى. ففي المنطقة الوسطى يوجد أعلى معدل للحد من الفقر في العقد المذكور (ناقص 29%)، بينما شهدت منطقة هويتار الأطلنطية زيادة في انتشار الفقر بنسبة 4 في المائة.

الجدول 1: تطور الفقر والفقر المدقع

(نسبة الأسر تحت خط الفقر)

السنة	البلد ككل		المناطق الحضرية		المناطق الريفية	
	فقراء مدقعون	فقراء	فقراء مدقعون	فقراء	فقراء مدقعون	فقراء
1990	9.1	27.1	5.4	23.6	12.4	30.1
1995	6.2	20.4	3.7	16.1	8.3	23.9
2000	6.4	21.1	4.2	17.5	8.3	24.3
2002	5.7	20.6	3.5	17.3	8.8	25.4
2003	5.1	18.5	3.3	15.4	7.8	23.1

المصدر: المسح الأسري متعدد الأغراض – *المعهد الوطني للإحصاء والتعداد*

16 - هناك خمس مناطق ينتشر فيها الفقر بمعدل يفوق المتوسط الوطني. ويوجد المعدل الأعلى في منطقة برونكا تليها كوروتيغا فشمال هويتار فهويتار الأطلنطية فمنطقة المحيط الهادي الوسطى. ولا يوجد معدل لانتشار الفقر أدنى من المتوسط الوطني إلا في المنطقة الوسطى. يضاف إلى ذلك، أن الدراسات قد بينت أن الفقراء يتركزون في المناطق الحدودية والمناطق الساحلية والمناطق الحضرية المهمشة في سان جوزيه العاصمة.

17 - ومن المقدر أن من الأسر الريفية الفقيرة البالغ عددها 000 83 أسرة نسبة تبلغ 40% يرأسها عمال ريفيون، وهم بصفة رئيسية عمال مؤقتون. ويمثل صغار أصحاب المشروعات 3% من الفقراء الريفيين. وفيما يتعلق بفئة المهن يؤثر الفقر على حوالي 73% من المتقاعدين والطلاب ومدبرات المنازل والعمال الأسريين دون أجر. ويعد حوالي 44% من العمال الريفيين و35% من صغار أصحاب المشروعات في فئة الفقراء. ويرتبط الفقر الريفي ارتباطا شديدا بالعوامل التالية: البطالة والعمالة المنقوصة وأوجه النقص في التعليم وحجم الأسرة ونوع الجنس والوجود في المناطق الحدودية وغلبة الزراعة والسكان الأصليين.

18 - **من هم الفقراء والضعفاء؟** الفقر في كوستاريكا أكثر انتشارا في المناطق الريفية كما هو الحال في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. ويبلغ انتشار الفقر أعلى معدل له في الأسر التي يعمل رؤساؤها في مجال الزراعة أو المشروعات الصغرى أو الخدمة المنزلية أو يعملون لحسابهم أو يكونون عاطلين أو لا يعملون بما فيه الكفاية. وترأس النساء ما يقدر بـــ 48% من الأسر الفقيرة المدقعة بالمقارنة بنسبة 33% من الأسر غير الفقيرة. والأسر الفقيرة أصغر سنا وتسود فيها معدلات من الإعالة أعلى من الأسر غير الفقيرة؛ ولا يوجد في أغلبيتها كاسب للدخل، أو أن فيها على أفضل تقدير كاسب واحد للدخل. والأسر الفقيرة أكبر عددا من الأسر غير الفقيرة، وفيها عدد أكبر من الأطفال دون سن الثانية عشرة، وهو ما يعني تحمل الوالدين لنفقات أكبر من حيث الوقت والمال.

19 - ورغم ما يحدث الآن من تقدم في الحد من الفقر، فما زالت بعض المجموعات فقيرة. ويعد الكوستاريكيون ذوو الأصول الأفريقية ومجموعات السكان الأصليين من بين أفقر الشرائح في المجتمع الكوستاريكي. ومن المقدر أن أسر السكان الأصليين تؤلف 1.7% من إجمالي السكان الذين يحيون في ظل ظروف من الفقر المدقع. وتسكن مجموعات السكان الأصليين أقاليم أصلية بينما يتركز ذوو الأصول الأفريقية في أفقر أجزاء البلد، وخاصة في إقليم ليمون والمناطق المجاورة له مباشرة. ويعاني ذوو الأصول الأفريقية والمجموعات الأصلية من مستوى منخفض من التنمية البشرية، وارتفاع معدل البطالة، وقلة فرص الوصول إلى خدمات البنى التحتية. وهناك مجموعة أخرى متضررة من الفقر، وهي تتألف من مهاجرين أتوا من نيكاراغوا بصفة رئيسية. وفي سنة 2002 قدر أن قرابة 9% من مجموع السكان كانوا من أصول نيكاراغوية. وتعيش أغلبية المهاجرين في مدن الصفيح ولا يصل منهم إلا القليل إلى الخدمات التعليمية.

20 - ومن الكوستاريكيين عدد يقدر بـــ 876 63 نسمة (حوالي 000 11 أسرة) هم سكان أصليون. ويعيش معظم السكان الأصليين في منطقة برونكا، ولكن هناك أيضا مجموعات هامة في منطقة هويتار الأطلنطية. ولهذه المجموعات ثقافتها الخاصة، وفي بعض الأحيان لغتها الخاصة. ويؤثر الفقر الريفي في 92.4% من المجتمعات المحلية للسكان الأصليين. ويبلغ السكان ذوو الأصول الأفريقية حوالي 2% من إجمالي السكان، وتعيش قرابة 75% من هذه المجموعة في ليمون في منطقة هويتار الأطلنطية. وقد ارتفع عدد الأجانب الذين يعيشون في كوستاريكا من 954 88 في سنة

1984 إلى 461 296 في سنة 2000. ويأتي معظمهم من نيكاراغوا. ويتركز السكان المهاجرون في منطقة العاصمة سان جوزيه (40%)، وفي الشمال.

21 - **قضايا التمايز بين الجنسين والنساء الريفيات.** كوستاريكا هي أحد البلدان التي حققت تقدما لافتا للنظر في مجال إزالة التمايز بين الجنسين في العقود الأخيرة. وقد انخفض معدل الخصوبة من سبعة أطفال في الخمسينات إلى 2.8 في سنة 2000، وهو ما سهل إدراج النساء في سوق العمل. وثمة نسبة من النساء المتعلمات أعلى بالمقارنة مع الرجال، ويكاد معدل الالتحاق بالمدارس يكون متساويا بين الأولاد والبنات في المرحلة الابتدائية. غير أن النساء لا يؤلفن سوى 30% من السكان النشطين اقتصاديا، ويكسبن في المتوسط دخلا يقل عن دخل الرجال بنسبة 14 في المائة. وربع الأسر ترأسه نساء (تعداد سنة 2000). وفي هذه الأسر التي ترأسها نساء يرتفع احتمال الفقر، بل والفقر المدقع، عن الأسر التي لا ترأسها نساء (وترتفع نسبة الأسر التي ترأسها نساء إلى 32.5% في حالة الأسر الفقيرة وإلى 36.2% في حالة الأسر مدقعة الفقر). يضاف إلى ذلك أن النساء تسود بينهن أعلى معدلات للبطالة. ويزيد انتشار الفقر والبطالة بين النساء في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية. وقد استحدثت الحكومة استراتيجية لقضايا التمايز بين الجنسين في جميع سياساتها الاجتماعية وبرامجها الخاصة بالتنمية الريفية. وقد حددت أهداف معينة لكي تفيد النساء من برامج ومشروعات الحد من الفقر.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

22 - بذلت كوستاريكا جهودا فذة لضمان وصول السكان الريفيين إلى الأصول الإنتاجية مثل الأراضي والتكنولوجيا والائتمان ومرافق التسويق، ولتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية والاجتماعية.

23 - غير أنه يبدو أن هناك خليطا من المعوقات الهيكلية والسياساتية المعرقلة لتحقيق مزيد من التقدم في مجال الحد من الفقر. فكل الأراضي الزراعية مستغلة استغلالا كاملا؛ ثلثا السكان الريفيين تقريبا معدمون؛ ولا توفر الزراعة فرص العمل والإيرادات إلا لنصف السكان الريفيين. وقد نمت الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية في المناطق الريفية، ولكنها ليست كافية لإبطاء حركة النزوح إلى المدن. يضاف إلى ذلك أن الآثار السلبية التي وقعت مؤخرا مثل انخفاض أسعار البن والحبوب الأساسية قد أضرت بإيرادات صغار المزارعين.

24 - وينتشر الفقر الريفي في جميع أنحاء كوستاريكا وإن كانت هناك فروق إقليمية من حيث مستوى الفقر. وكثيرا ما يعيش في المجتمعات المحلية الريفية خليط من السكان الفقراء وغير الفقراء. ويستدعي انعدام التجانس على هذا النحو إتباع نهج استراتيجية مختلفة للحد من الفقر الريفي. فقد تنشأ فرص لتحقيق مزيد من الحد من الفقر الريفي عن طريق إتباع نهج متنوعة. ولما كانت أغلبية الخدمات الأساسية تقدم عن طريق القطاع العام (أي التعليم، والرعاية الصحية الأساسية، والخدمات الضرورية لمياه الشرب والإصحاح). فقد يكون توسيع ودعم وإعادة مواءمة شتى البرامج الاجتماعية أساسا لبرنامج شامل للحد من الفقر الريفي.

25 - ويفتقر الفقراء الريفيون إلى موارد كافية ومستدامة للعمالة والدخل. ومن العقبات الرئيسية المعوقة لتحقيق أثر فعال للبرامج الجاري تنفيذها في مجال التنمية الريفية والقضاء على الفقر، انعدام التجانس بين المناطق في كوستاريكا. فالتصدي للفقر الريفي في المنطقة الوسطى يقتضي فهما كاملا للروابط مع عملية التوسع الحضري مع استغلال نمو

المشروعات الصغرى متعددة القطاعات والمعارف المتعلقة بكيفية التعامل مع مجموعات صغيرة من المستفيدين الممكنين المختلطين بمجموعات اجتماعية أخرى. أما في منطقة هويتار الأطلنطية، فإن المشكلات ترتبط باعتبارات ثقافية، وصون الموارد الطبيعية، وتنظيم المجتمعات المحلية الأصلية المختلفة وتنظيم تفاعلها مع المجموعات الاجتماعية الأخرى.

26 - يتمتع الصندوق بميزة هامة في مجال دعم الحكومة في تحقيق الهدف المتمثل في الحد من الفقر الريفي بحيث ينخفض عن المستوى الحالي البالغ 23% إلى 20% في أربع سنوات تمشيا مع خطة الحكومة المسماة "الحياة الجديدة" (الخطة الحالية للحد من الفقر). وستتركز أنشطة الصندوق بصفة خاصة على دعم البرامج الرامية إلى تسهيل الوصول إلى الموارد الإنتاجية وأنشطة توليد الدخل.

27 - وتضطلع الحكومة على نحو نشط ببرامج لتعزيز تصميم أنشطة اقتصادية ريفية (زراعية وغير زراعية). وتقوم وزارات ومنظمات عامة مختلفة بتنفيذ برامج تدريبية وترويجية لصالح المشروعات التجارية الريفية، والسياحة الريفية، والخدمات الريفية، وإقامة الروابط مع الاستثمارات الضخمة في السياحة، وكذلك لصالح الخدمات البيئية وخدمات دعم الإنتاج الزراعي.

28 - إلا أن هذه الطائفة الواسعة من الجهود التي تبذلها الحكومة لم يكن لها إلا أثر محدود نسبيا لأن السياسات والبرامج المذكورة تفتقر إلى الترابط والتنسيق. ومن شأن الدعم في مواءمة السياسات والبرامج الابتكارية في مجال التنمية الريفية أن يعالج هذا الشكل من أشكال الضعف وأن يكون نهجا فعالا في التعامل مع التنوع في طبيعة الفقر الريفي.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي[5]

29 - في كوستاريكا تعد صياغة وتنفيذ سياسات القضاء على الفقر في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والأمن الاجتماعي وتغذية الأطفال الرضع وغير ذلك من الأنشطة الاجتماعية، سمة دائمة ترجع إلى الخمسينات واستمرت في ظل إدارات حكومية مختلفة. كما استحدثت سياسات اجتماعية موجهة من أجل حالات خاصة مثل المعاقين والنساء الحوامل واليتامى والفقراء المسنين في سياق إطار عام من سياسات الرعاية الاجتماعية. ونتيجة لذلك نشأت في كوستاريكا شبكة راسخة للمساعدة الاجتماعية تخصص ما يقدر بنسبة 1.5% من إجمالي الناتج المحلي في السنة لحماية المجموعات الضعيفة وتقديم طائفة واسعة من البرامج الاجتماعية.

30 - ويتسم تنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية بالمركزية الشديدة. ويشترك كثير من المؤسسات العامة على نحو مباشر في شتى البرامج، ومن بينها: وزارات الصحة، والتربية، والعمل والأمن الاجتماعي، والإسكان والمستوطنات البشرية؛ والصندوق الكوستاريكي للأمن الاجتماعي؛ ومعهد المساعدة الاجتماعية؛ وعدة منظمات متخصصة أخرى. وتشارك وزارات (مثل وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والصناعات والتجارة) والمنظمات العامة الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية، في برامج تستهدف الفقراء. ومنذ سنة 1992 أصبحت سياسات الحكومة وبرامجها الاجتماعية

[5] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الثالث.

يتولى تنسيقها المجلس الاجتماعي الحكومي الذي يرأسه رئيس الجمهورية مع مشاركة وزراء التخطيط والسياسات الاقتصادية، والمالية، والصحة، والتربية، والإسكان والمستوطنات البشرية، والمستوطنات البشرية بالإضافة إلى رؤساء المؤسسات الرئيسية للخدمات الاجتماعية.

31 - وقد أعدت الإدارة الحالية خطة "الحياة الجديدة" بوصفها الأداة المحددة لمعالجة أوضاع الفقر في أفقر مقاطعات البلد البالغ عددها 32 مقاطعة (بما في ذلك المناطق التي تتميز بأعلى مستوى من انتشار الفقر الريفي). وخطة "الحياة الجديدة" تكمل الخطة الوطنية للتنمية التي تركز على: (i) تنمية القدرات البشرية؛ و(ii) توفير حوافز إنتاجية لخلق فرص العمل؛ و(iii) تعزيز التنمية الصديقة للبيئة؛ و(iv) ضمان أمن المواطنين وإقامة العدل ؛ و(v) تعزيز الشفافية في مشاركة الحكومة والمواطنين.

32 - وتتوخى خطة "الحياة الجديدة" هدفا عاما هو الحد من الفقر ككل بنسبة 20% بين سنة 2002 وسنة 2006 (من 20.6% إلى 16.8%). وتؤكد الخطة على ترابط السياسات والبرامج العامة بوصفه الأداة الرئيسية لزيادة فعالية الأدوات الحالية للحد من الفقر. وبوجود هذه الخطة أصبحت الحكومة تدرك ما شاب ويشوب برامج الحد من الفقر الريفي من ازدواج وتجزوء، وتشدد على أن الفقر ظاهرة ريفية أساسا. والاستراتيجية المتبعة في "الحياة الجديدة" هي إضفاء طابع الاستمرار على البرامج وتنسيقها. كما تعطي الخطة أولوية لتخصيص الموارد لشتى المناطق والمؤسسات المعنية.

33 - وفي الماضي تولت تنفيذ أغلبية البرامج المتصلة بالتنمية الريفية والحد من الفقر وزارة الزراعة و/أو منظمات عامة تشرف عليها الوزارة. والوزارة هي الوكالة المنفذة لمشروعين ممولين من الصندوق.

34 - وتضطلع كثير من الوزارات والمؤسسات بمسؤولية مباشرة عن الأنشطة المتصلة بسياسات التنمية الريفية. وتعمل وزارة الاقتصاد والصناعات والتجارة على تعزيز المشروعات الريفية غير الزراعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة بموجب قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2002. ويحدد القانون تلك المشروعات بوصفها وحدات إنتاجية منشأة بصفة قانونية أو فردية وذات طابع دائم وتعمل بموارد مادية وبشرية مستقرة في القطاعات الصناعية أو التجارية أو الخدمات. وتصنف المشروعات الصغرى كفئة يقل فيها عدد الموظفين عن عشرة، بينما توظف المشروعات الصغيرة عددا من الأشخاص يصل إلى خمسة وثلاثين شخصاً.

35 - وفيما يتعلق بصون الموارد الطبيعية وما يتصل بذلك من أمور، فهو يرجع إلى وزارة البيئة والطاقة بينما تضطلع وزارة الأشغال العامة والنقل بالمسؤولية عن الطرق والبنى التحتية الريفية، ويتولى المصرف الوطني لكوستاريكا المسؤولية عن تمويل المشروعات الريفية الصغرى. ويقدم المعهد الوطني للتدريب التعليم التقني للفقراء الريفيين.

36 - وقد أعدت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية مع التقييم الخاص بأداء إطار قطاع التنمية الريفية كجزء من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وقد صمم تحليل هذا القطاع بتعاون وثيق مع حكومة كوستاريكا ومنظمات المنتجين والمجتمع المدني والوكالات المانحة. وقد عززت نتائج التحليل وأكملت الاستراتيجيات المقترحة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وتبين من التحليل أن أهم جانب في البلد هو اتساع ومتانة نطاق البرامج والمؤسسات

العامة والخاصة الرامية إلى القضاء على الفقر. ومع ذلك فقد لوحظت صعوبات في تحقيق هدف الحد من الفقر نتيجة بصفة خاصة لتشتت جهود التنسيق وتجزئها وازدواجها وضعفها.

37 - ويثير حضور وعمليات كثير من المؤسسات في القطاع الريفي مشكلات متزايدة ويخل بفعالية سياسات التنمية الريفية. ورغم أن مشكلات التداخل ونقص الاتصالات في البرامج الاجتماعية يجري حلها بنجاح على الصعيد المحلي بفضل المجالس الاجتماعية الإقليمية، فإن هذا لا يصدق في حالة برامج التنمية الريفية وغير ذلك من السياسات المعززة للأنشطة الاقتصادية في القطاع الريفي.

38 - وتعترف الحكومة بهذه المشكلات وهي تقوم في الوقت الحاضر بتحديد الأساس اللازم لإعداد آليات أفضل لتنسيق وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الريفية. وطبقا للنهج الفكري المعتمد في العملية الهجين التي سيمولها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (انظر الذيل الخامس)، فقد طلبت الحكومة دعم الصندوق للبحث عن أدوات جديدة للتمويل المرن لمبادرات التنمية الريفية حتى تصممها وفقا للطلبات المحلية وتضمن التنفيذ في الوقت المناسب.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

39 - **العمليات.** تبلغ قيمة عمليات الصندوق في البلد ما مجموعه 11.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي سنة 1982 اشترك الصندوق ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تمويل مشروع الائتمان الزراعي بما مجموعه 4.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وكانت الوكالة المنفذة للمشروع هي المصرف الوطني لكوستاريكا. وفي سنة 1988 وافق الصندوق على مشروع تنمية الائتمان الزراعي في المنطقة الشمالية الذي اشترك في تمويله الصندوق ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وهولندا. وأقفل القرض في 1997. وفي سنة 1988 وافق الصندوق على مشروع التنمية الزراعية الذي كان مازال يجري تنفيذه لصالح شبه جزيرة نيقويا، والذي اشترك في تمويله مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي بما مجموعه 3.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. كما تفيد كوستاريكا من منح المساعدة التقنية التالية: الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية وبرنامج دعم الخدمات المالية الريفية.

40 - ورغم أن مشروع تنمية الائتمان الزراعي قد أقفل في سنة 1997، فإن الحكومة تحتفظ بصندوق استئماني لتمويل مرفق دائم للائتمان والمساعدة التقنية مع تسديد أموال الائتمان، يفيد منه أكثر من 000 1 مزارع صغير في المناطق التابعة لمنطقة هويتار الشمالية. ويشارك كل من وزارة الزراعة والمصرف الوطني لكوستاريكا في تنفيذ هذا النشاط من المشروع الذي عزز الآثار الإيجابية على دخول صغار المزارعين ورفاههم.

41 - وقد بدأ تنفيذ مشروع التنمية الزراعية في شبه جزيرة نيقويا بعد الموافقة على القرض بسنتين. وقد زاد من سوء التأخير في الحصول على موافقة الكونغرس على اتفاقية القرض نقص الدعم المقدم من وزارة المالية إلى المشروع في ذلك الوقت.

42 - **الدروس المستفادة.** تتضمن الدروس المستفادة من تنفيذ مشروعات التنمية الريفية في كوستاريكا الوعي بضرورة ما يلي:

- **إشراك الوزارات الرئيسية في وقت مبكر**، وخاصة وزارة المالية ووزارة التخطيط والسياسات الاقتصادية. فثمة حاجة إلى الدعم من هاتين المؤسستين لا من أجل الحصول بسرعة على موافقة الكونغرس فحسب، ولكن لضمان الدعم المالي الكافي أثناء تنفيذ المشروع أيضا؛

- **ضمان إشراك جميع الأطراف المعنية**. تتطلب التنمية الريفية في كوستاريكا اجتماع التدخل من جانب وزارات شتى، ومنظمات عامة وخاصة، ولكن هذه المؤسسات تنحو نحو العمل كل على حدة، وكثيرا ما تكون خدماتها مشتتة، وهو ما يحد من الفوائد العائدة على الفقراء الريفيين. وإذا لم يكن هناك إطار سياساتي عام، فإن المشروعات المتفرقة للحد من الفقر لن تتيح التوصل إلى حلول مستدامة؛

- **إدخال مشاركة محلية قوية في تصميم المشروع وتنفيذه**. ينبغي إيلاء اهتمام كاف إلى إجراء تحليل دقيق لقدرة المنظمات الريفية المحلية على العمل معا لتلافي النزاعات المحلية في برامج التنمية الريفية؛

- **تخصيص مزيد من الموارد والوقت لتعميم المعلومات على المنظمات المحلية**. ينبغي اتخاذ هذا الإجراء قبل البدء في المشروعات حتى تفهم أهدافها وأساليبها فهما كاملا بغية تلافي التوقعات الزائفة بشأن أنشطتها المقبلة التي قد تؤثر على تنفيذها؛

- **إيلاء عناية خاصة** لاحتياجات السكان الأصليين وغيرهم من المجموعات الضعيفة. ينبغي خلال مرحلة تصميم المشروعات والبرامج إجراء مشاورات وافية مع المجموعات الضعيفة، وينبغي معالجة المشكلات والمعوقات المحددة التي تواجهها المجتمعات المحلية الأصلية والسكان النازحون.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة في القطر[6]

43 – يقتضي عدم التجانس في الفقر الريفي إتباع نهج استراتيجية مختلفة للحد من الفقر وتركيزا خاصا على المستوى المحلي. وفي هذا السياق أدركت الحكومة أوجه القصور في مجموعة السياسات والبرامج الحالية. كما اعترفت بأن تنسيق الجوانب الإنتاجية والاقتصادية من الخطة الحالية للحد من الفقر مازال مسألة ينبغي معالجتها. والميزة الاستراتيجية التي يتمتع بها الصندوق في حالة كوستاريكا تعني دعم التنسيق بين المؤسسات على الصعيد المركزي (بين المجلس الاجتماعي والوكالات الحكومية الأخرى على سبيل المثال) فيما يتعلق بسياسات وبرامج الحد من الفقر التي تعزز الإنتاج والعمالة في المناطق الريفية.

44 – وتعتنق الحكومة هذا الرأي الاستراتيجي الأساسي، وطلبت إلى الصندوق إعداد اقتراح لتحديد إطار لتنسيق سياسات وبرامج التنمية الريفية ولإنشاء آلية مبتكرة تستخدمها المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة للوصول إلى الموارد المتاحة.

[6] لمزيد من المعلومات انظر الذيل الرابع.

45 - وسيرمي الإطار الاستراتيجي القطري المقترح إلى تعزيز ما للحكومة **من بنى مؤسسية وسياسية لتنفيذ برنامج التنمية الريفية والحد من الفقر**. وسيتطلب هذا الدعم إنشاء نظم مبتكرة على مستوى الحكومة المركزية بهدف وصل وتنسيق السياسات والبرامج المعززة للإنتاج والعمالة في المناطق الريفية. وستتولى مؤسسات عامة وخاصة تنفيذ البرامج والمشروعات وفقا لاحتياجات مجموعات الفقراء الريفيين مع السعي إلى الشمول على الصعيد القطري وبذل جهود في المناطق التي ترى الحكومة أن لها الأولوية. كما سيطبق نظام للرصد والتقييم على أساس النتائج. وسيتضمن برنامج التنمية الريفية والحد من الفقر العناصر الاستراتيجية التالية:

(أ) **تعزيز الدخول وإنشاء فرص العمل الريفية**. الهدف من هذا المحور الاستراتيجي هو مكافحة الفقر الريفي عن طريق إنشاء أنشطة إنتاجية وأعمال تجارية وفرص عمل مستدامة في المناطق الريفية في جميع أنحاء البلد.

(ب) **تنمية رأس المال البشري والاجتماعي**. تقتضي هذه الاستراتيجية تعزيز منظمات الفقراء الريفيين وتوفير التدريب على مهارات العمل لبناء قدرتها على مقاومة آثار السيناريو التجاري الدولي الجديد.

(ج) **توجيه عناية خاصة إلى المجموعات الضعيفة**. سيؤكد على تعزيز المنظمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين والنساء عن طريق التدريب على القيادة وخدمات الدعم. والهدف النهائي هو تمكين المجتمعات المحلية للسكان الأصليين ومنظماتهم الأهلية.

46 - تتفق الاتجاهات الاستراتيجية المقترحة بالنسبة لكوستاريكا واستراتيجية الصندوق الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي لأنها ستستهدف ما يلي: (i) تمكين الفقراء، وخاصة المجموعات الضعيفة مثل الكوستاريكيين من أصول أفريقية والمجتمعات المحلية للسكان الأصليين؛ و(ii) استغلال فرص السوق، وخاصة في سياق اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى؛ و(iii) الاشتراك في حوار السياسات من أجل إنشاء أطر اقتصادية كلية ومؤسسية مع المؤسسات المالية العالمية الأخرى؛ و(iv) تعزيز الشراكات، وخاصة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، في مجال القدرة على التنافس. وستكون قضايا البيئة والتمايز بين الجنسين موضوعات مشتركة في برنامج الإقراض المقترح.

باء – مجالات حوار السياسات

47 - حددت البعثة المعنية بوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية المجالات الرئيسية التالية للحوار السياساتي:

- **مواءمة السياسات والإطار المؤسسي للحد من الفقر الريفي**. في هذا السياق ستوجه عناية خاصة إلى تحديد بدائل إنتاجية في القطاع الريفي وذلك مثل مبادرات إنشاء فرص العمل. وستدرس قضايا محددة فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي لصالح الفقراء والمجموعات الضعيفة. وسينصب الاهتمام الرئيسي على التأكد من أن السياسات والأطر الجديدة في صالح الفقراء.

- **ضمان دمج أضعف المجموعات**. سيولي اهتمام واف إلى دمج المجموعات الضعيفة مثل الكوستاريكيين ذوي الأصول الأفريقية والسكان الأصليين الذين تشملهم في الوقت الحاضر برامج حكومية مختلفة. وسيتقاسم

الصندوق تجاربه الوفيرة المكتسبة في بلدان أخرى في المنطقة مع الهيئات الحكومية، وستوضع أفضل الممارسات في مكان الصدارة.

- **تعزيز التنسيق والتوافق بين الجهات المانحة.** لا توجد آلية رسمية لتنسيق المعونة لكوستاريكا، وتتولى الحكومة تنسيق برامج المساعدة مباشرة مع كل من جهاتها المانحة. إلا أنه ينبغي تحقيق توافق برنامج الإقراض في الصندوق مع أهداف مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في الأجل القصير والأجل المتوسط، ومع المشروع الزراعي المقترح من جانب البنك الدولي بواقع 15 مليون دولار أمريكي والمقرر تنفيذه في سنة 2007، والذي يرمي إلى إمداد قطاع صغار أصحاب الحيازات الزراعية لأثر اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى.

- **تخفيف أثر اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى على الفقراء الريفيين.** ينبغي رصد أثر المعاهدات التجارية على القطاع الزراعي، وخاصة على الفقراء الريفيين، رصدا وثيقا. وبهذه الطريقة يمكن لفوائد وفرص السيناريو الجديد أن تقدم دروسا مفيدة، ويمكن الوقاية من الأثر السيء، واتخاذ تدابير مناسبة عند الضرورة للتخفيف من العواقب بالنسبة للمجموعات الضعيفة.

48 - وسيسعى الصندوق إلى إرساء أساس للحوار مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى. ومن المهم بصفة خاصة إجراء حوار مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وهو يمضي قدما في تصميم وتنفيذ برنامجه الخاص بتحسين القدرة على المنافسة مع أنشطة لدعم قطاع الإنتاج الخاص، ومساعدة الأعمال التجارية على التواؤم مع التجارة الحرة عن طريق مبادرات التنمية الريفية، وتقديم المساعدة للقطاعات المتأثرة. يضاف إلى ذلك أن الصندوق بالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية سيفتح حوارا عن قضية اللامركزية والاتجاه نحو برنامج يقوم على أساس الأداء.

جيم – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشاريع

49 - تفتح السياسة الحالية لكوستاريكا في مجال الحد من الفقر وتنفيذ اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى الطريق لتدخلات الصندوق. فهما يوفران إطارا لتوطيد دور الصندوق كشريك نشط في تعزيز الابتكارات في مجال التنمية الريفية في البلد وفي منطقة أمريكا الوسطى. وترى الحكومة اشتراك الصندوق وفقا للمنطلقات التالية:

- **توطيد وتعزيز خطة مؤسسية لتنسيق سياسات وبرامج الحد من الفقر الريفي.** ينبغي للصندوق أن يعزز الإنتاج والعمالة في المناطق الريفية كجزء من برنامج للتنمية الريفية والحد من الفقر.

- إدخال سمات ابتكارية يستخدمها الصندوق في أماكن أخرى. أدخل عدد من السمات الابتكارية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجالات: (i) تطوير أسواق للخدمات المالية الريفية؛ (ii) تطوير أسواق للخدمات غير المالية المتخصصة على أساس نهج محكوم بالطلب؛ (iii) تقديم الدعم للمجتمعات المحلية للسكان الأصليين؛ (iv) دعم تكوين رأسمال اجتماعي في المناطق الريفية. ويعد استخدام التحويلات المالية التنافسية إلى مجموعات المستفيدين وإبرام العقود المجتمعية ابتكارين آخرين يمكن أن يكون لهما أثر على سبل العيش المتاحة للفقراء الريفيين في كوستاريكا.

- **المساعدة على مواءمة قدرات القطاع الزراعي مع الظروف الجديدة**. سيتضمن هذا ما يلي: (i) مساعدة صغار المنتجين على مواءمة ظروفهم مع البيئة الجديدة؛ و(ii) المساعدة على تنمية المشروعات التجارية الصغرى والصغيرة في المناطق الريفية؛ و(iii) تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مناطق الحدود الشمالية استجابة لانخفاض مستوى التنمية البشرية.

دال – النطاق وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

50 - يتمتع البلد بحضور قوي لمنظماته الأهلية التي تطورت من مجالس زراعية محلية إلى تعاونيات مكتملة النمو ونقابات ورابطات للمزارعين وآليات عامة وخاصة مختلطة لعدة قطاعات صناعية زراعية. وهناك حوالي 90 تعاونية زراعية تضم أكثر من 000 52 عضو، و81 رابطة لتنمية المجتمع المحلي (رابطة لكل مقاطعة) تضم 000 15 عضو، ورابطات للتضامن تضم 000 22 عضو في المناطق الريفية، وعدة رابطات للمزارعين. أما صغار المزارعين فهم منظمون في اتحاد المنتجين الزراعيين الوطنيين وفي مجلس الفلاحين الذي يضم حوالي 000 20 عضو.

51 - وتوجد في كوستاريكا 100 منظمة غير حكومية مسجلة، وهي تعمل في مجال البرامج الاجتماعية والإنمائية. ولأغلبيتها أنشطة في القطاع الريفي. وقد نمت هذه المنظمات خلال الثمانينات بتأييد قوي من جهات مانحة ثنائية. وظلت بعض المنظمات غير الحكومية مستدامة، وهي تقدم خدمات الدعم المالية وغير المالية إلى السكان الريفيين. ويوجد في سوق كوستاريكا رأس مال قوي بما فيه الكفاية من المعارف ومهارات مهنية وافية للاضطلاع ببرامج التنمية الريفية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وينبغي أن تراعى في تصميم المشروعات في المستقبل مواطن القوة والضعف في قطاع المنظمات غير الحكومية. وسوف يصبح اشتراك الشركات الصناعية الزراعية وشركات التصدير التابعة للقطاع الخاص، أكثر تركيزا مع انفتاح الأسواق وما يصحبه من أثر على سياسات التنمية الريفية وسبل العيش المتاحة للفقراء الريفيين.

هاء – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

52 - تبلغ حافظة كوستاريكا الحالية التي تمولها خارجيا مؤسسات مالية دولية مستوى إجماليا للالتزام قدره 1.3 مليار دولار أمريكي. وترد أدناه مناقشة لأهم شركاء الصندوق.

53 - **مصرف التنمية للبلدان الأمريكية**. يعد هذا المصرف أكبر جهة مقرضة إذ يبلغ إجمالي التزامه الصافي 603 مليون دولار أمريكي تمول عشرة مشروعات يجري تنفيذها. ومن هذه المشروعات برنامج تنظيم سجل الأراضي الممسوحة والملكية الذي تترتب عليه نتائج مهمة بالنسبة للتنمية الريفية نظرا لأن كثيرا من حقوق الأراضي ستقنن بموجب المبادرة. وقد تمت الموافقة مؤخرا على استراتيجية المصرف لمساعدة كوستاريكا للفترة 2003–2006. ويحتوي البرنامج في مرحلته الأولى على عملية هجين بواقع 350 مليون دولار أمريكي لدعم الإصلاحات المالية الرامية إلى تهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وتمويل استثمارات القطاع العام في عدة قطاعات، وإدارة التجارة الخارجية، ووضع استراتيجية تنافسية، ومساعدة المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة على التواؤم مع التجارة الحرة. وليس للمصرف في الوقت الحاضر عمليات يجري تنفيذها في القطاع الزراعي. غير أن هناك قرضا تبلغ قيمته 15 مليون دولار أمريكي للمساعدة على تمويل تحديث خدمات الإرشاد الزراعي، وهو الآن قيد الموافقة من جانب الكونغرس.

54 - **مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.** جهة التمويل الثانية من حيث الضخامة هي هذا المصرف الذي يبلغ إجمالي حافظته حوالي 580 مليون دولار أمريكي. وهي تشمل عشرة مشروعات يجري تنفيذها بما في ذلك مشروع التنمية الزراعية في شبه جزيرة نيقويا الذي يشترك الصندوق في تمويله. وفي الوقت الحاضر ينظر المصرف في تمويل مشروع تحديث خدمات الري الذي يجري إعداده بمساعدة من معهد التعاون في مجال الزراعة في البلدان الأمريكية. ومن المبادرات التي يجري النظر فيها مشروعات في مناطق الحدود ومشروعات لربط استثمارات السياحة مع المناطق الريفية.

55 - **البنك الدولي للإنشاء والتعمير.** البنك الدولي جهة تمويل صغيرة نسبيا في كوستاريكا. وبعد أن ظل البنك لأكثر من خمس سنوات دون عمليات، فإن له الآن مشروعين يجري تنفيذهما تبلغ قيمتهما الإجمالية حوالي 60 مليون دولار أمريكي، وذلك عدا المشروعات الممولة بمنح من المرفق العالمي للبيئة. ويرد في استراتيجية المساعدة القطرية التي صدرت مؤخرا اقتراح بإعداد ستة مشروعات للسنوات الخمسة التالية قيمتها 200 مليون دولار أمريكي تقريباً، بما في ذلك مشروع للدعم الزراعي للتنفيذ في سنة 2007.

56 - **مؤسسة تنمية الأنديز.** ترمي الجهود التي تبذلها هذه المؤسسة إلى دعم البنى التحتية وخاصة في مناطق سانتا كلارا وبويرتو ليمون وسيكساولا. كما سيوفر التعاون التقني، إعداد تقديرات للأثر البيئي من أجل مشروعات البنى التحتية.

57 - وقد عقدت البعثة المعنية بوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية اجتماعات مع موظفين رسميين من هيئات التمويل الدولية المذكورة أعلاه. وتم التوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن استعدادها لمساعدة الحكومة بتقديم الدعم لمشروعات موجهة إلى أضعف المجموعات الريفية. وبصفة خاصة يعنى مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ومؤسسة تنمية الأنديز بالاشتراك في تمويل تدخلات الصندوق المقبلة في البلد. وأعرب مصرف التنمية للبلدان الأمريكية عن اهتمامه بتنسيق الجهود المبذولة في السياق العام لبرامج التنمية الريفية.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

58 - استعرض الصندوق مشروع التنمية الزراعية في شبه جزيرة نيقويا في نهاية 2002. وكان المشروع يواجه تأخيرا في تنفيذ عناصر شتى ونقصا تدريجيا في الفعالية نتيجة لمشكلات إدارية بصفة خاصة. ووضعت عدة توصيات وأحيلت إلى سلطات وزارة الزراعة ووزارة المالية. وقد تلقى المشروع مساعدة من الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية لتحسين تنفيذه. وفي سنة 2003 أجرت وزارة المالية، بصفتها عضوا في لجنة المشروع التوجيهية، عملية إصلاح للمشروع أدت إلى نتائج مرضية. وقد حسن المشروع تنفيذه وحقق عدة أهداف في الأشهر الأخيرة. وبدأت الحكومة تجربة رائدة في إطار مشروع التنمية الزراعية في شبه جزيرة نيقويا لتعزيز المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة من أجل تحقيق استدامة الأنشطة التي يبادر بها المشروع بعد توقف تمويل الصندوق.

59 - وينبغي للصندوق تلافيا لصعوبات التنفيذ أن يسعى إلى المشاركة المبكرة من جانب الوزارات الرئيسية بغية تحسين الأداء وضمان الدعم المباشر من المؤسسات الوطنية المناظرة للحد من التأخير في الحصول على موافقة الكونغرس على العمليات المقبلة.

60 - كما ينبغي توجيه عناية خاصة للحصول على مشاركة استباقية وفعالة من جانب المنظمات المحلية والوطنية للمستفيدين. وينبغي تخصيص مزيد من الجهود والموارد لتعميم المعلومات على المنظمات المحلية وبذلك يمكن تلافي إثارة توقعات زائفة.

61 - وينبغي لتلافي التأخير لفترات طويلة فيما بين التوقيع ونفاذ المفعول بذل جهود لتحديد الإطار المؤسساتي لتنفيذ المشروع تحديا أوضح والعمل على تحسين الارتباط مع البرامج والمشروعات والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها المؤسسات المشاركة. ولهذا الغرض سيعمل الصندوق بتعاون وثيق مع الحكومة على تعزيز ومساندة كل آليات الترابط بين المشروعات والمؤسسات في مرحلة تصميم العمليات المقبلة فيما يتعلق ببرنامج التنمية الريفية والحد من الفقر. ولتقدير الأثر ستخضع العمليات المقبلة لنظام إدارة النتائج والأثر.

زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

62 - **برنامج الإقراض.** أعد برنامج الإقراض المقترح بالتشاور مع السلطات الحكومية مع مراعاة نتائج السياسات القطاعية والمؤسسات الذي أجري كجزء من نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء. وترمي الاتجاهات الرئيسية في البرنامج إلى توطيد وتعزيز خطة مؤسسية وإطار تشغيلي لمواءمة برامج وسياسات الحد من الفقر الريفي في السياق الأوسع للحد من الفقر ولاستحداث السمات الابتكارية التي يستخدمها الصندوق في أماكن أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وينبغي لاستقرار الظروف الاقتصادية الكلية أن يسمح بتنفيذ الاستراتيجية المقترحة للسنوات العشر القادمة. وسوف تقيم هذه الاستراتيجية بصفة دورية عن طرق التحليل في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

63 - وفي إطار برنامج مقترح تطويره على مدى ست سنوات سيوفر تمويل لدعم السياسات والمؤسسات الخاصة بالحد من الفقر ولإنشاء صندوق خاص لتوفير التدريب والمشروعات الفرعية الرائدة التي ترمي إلى تلبية احتياجات المجموعات الضعيفة على أساس محكوم بالطلب. كما سينظر في منحة قطرية لتعزيز العمل المتعلق بتحليل الأثر الاجتماعي وإدارة البرنامج على أساس الأداء.

- **الإقراض السياساتي (2–3 مليون دولار أمريكي).** الأهداف المتوخاة من هذا العنصر من برنامج الإقراض هي تعزيز: (i) قدرات المجلس الاجتماعي عن طريق تحسين إدماج المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشروعات والبرامج الاجتماعية في السياق الأوسع لجهود الحد من الفقر؛ و(ii) القدرات على تخطيط المشروعات والبرامج مع مواءمتها وفقا للأهداف طويلة الأجل؛ و(iii) أداء المؤسسات العامة والخاصة في تخطيط وتنفيذ المشروعات والبرامج بما في ذلك إجراءات وآليات الرصد والتقييم.
- **الإقراض الاستثماري (6–8 مليون دولار أمريكي).** سيستهدف هذا العنصر توفير أداة على شكل صندوق خاص لتنفيذ مشروعات رائدة وغير ذلك من المبتكرات لتوفير التدريب ورصد النتائج والتنفيذ اللامركزي والمراجعة الاجتماعية للحسابات.

- **المنحة القطرية (000 300 دولار أمريكي).** ستغطي المنحة القطرية: (i) إجراء تحليل للفقر والأثر الاجتماعي على آثار التجارة الحرة على صغار المنتجين؛ و(ii) إدخال إجراءات الإدارة على أساس النتائج والتوحيد القياسي لأدوات الرصد والتقييم.

64 - ويبين الجدول التالي مؤشرات الأداء الناتجة عن تقييم السياسات القطاعية والمؤسسات الذي أجري خلال عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

الجدول 2: مؤشرات الأداء الناتجة عن تقييم السياسات القطاعية والمؤسسات

سيناريو الإقراض	مؤشرات الأداء[7]
الأداء المنخفض	• لم ينشأ إطار منسق للسياسات والبرامج (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية والإطار القانوني للمنظمات الريفية ألف (i) وتخصيص وإدارة الموارد العامة للتنمية الريفية هاء (i)). • أوجه القصور والقيود المعوقة لمشاركة ووصول منظمات المنتجين والمجتمع المدني إلى موارد برنامج التنمية الريفية والحد من الفقر (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية فيما يتعلق بوضع سياسات وإطار قانوني للمنظمات الريفية والحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية. ألف (i) وألف (ii)). • تقييم سلبي من حيث نتائج ومحاسبة البرامج والمشروعات الممولة (مؤشرات حافظة المشروعات واستعراض الأداء). • انخفاض شديد في ميزانية ونفقات برامج التنمية الريفية من حيث تخصيص وإدارة الموارد العامة للتنمية الريفية (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية هاء (i)). • عدم وجود آليات وسياسات تكميلية لدعم القطاع كما تبدو في سياسات وإطار قانوني للمنظمات الريفية وتخصيص الموارد العامة للتنمية الريفية (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية ألف (i) وهاء (i)).
الأداء الأساسي	• بقاء الأولويات السياساتية وتخصيص الموارد كما حددته الحكومة على حاله (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية ألف (i) وهاء (i)). • يعمل نظام تنسيق السياسات والبرامج بطريقة عادية (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية ألف (i) وهاء (i)). • تخصيص الموارد شفاف ومناسب وتقييم البرامج والمشروعات التي يمولها برنامج التنمية الريفية والحد من الفقر إيجابي كمؤشر على المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية هاء (ii)). • تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية يحافظ على قدرة الإنتاج الوطني على التنافس أو يزيدها (المؤشرات الوطنية).
الأداء المرتفع	• يوطد برنامج التنمية الريفية والحد من الفقر أنشطته ويحقق إمدادات من الموارد الإضافية من صناديق وطنية أو ثنائية أو تعاونية متعددة الأطراف (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية ألف (i) وهاء (i)). • وجود قيادة متَّسقة في صياغة وتنسيق السياسات (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية ألف (i)). • يجري إضفاء الطابع المؤسسي على النظام (مؤشرات إطار قطاع التنمية الريفية ألف (i)).

[7] سنة الأساس هي 2004. وتشير شروط الإطار القطاعي للتنمية الريفية إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

COSTA RICA

Land area (km^2 thousand) 2002 1/	51
Total population (million) 2002 1/	3.94
Population density (people per km^2) 2002 1/	77
Local currency	Costa Rican Colon (CRC)

GNI per capita (USD) 2002 1/	4 070
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	1.2
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	9
Exchange rate: USD 1 =	CRC 420

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.0
Crude birth rate(per thousand people) 2002 1/	20
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	4
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	9
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	78
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	1.60
Female labour force as % of total 2002 1/	32
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	108 /a
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	4
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	6 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	5 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	7 a/
Physicians (per thousand people) 2002 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2002 3/	95 a/
Population with access to essential drugs (%)2002 3/	95-100
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	93 a/
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	8
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	5 687 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	152
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	4 111
Land Use	
Arable land as % of land area 2002 1/	4 a/
Forest area as % of total land area 2002 1/	39 a/
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	21 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	16 837
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1982-1992	4.4
1992-2002	4.6
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	8
% industry	30
% manufacturing	22
% services	62
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	15
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	68
Gross domestic savings (as % of GDP)	17
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	5 258
Merchandise imports 2002 1/	7 175
Balance of merchandise trade	-1 917
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	-1 221
after official transfers 2002 1/	-946
Foreign direct investment, net 2002 1/	628
Government Finance	
Overall budget balance (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-1 a/
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	24 a/
Total external debt (USD million) 2002 1/	4 834
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	31
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	9
Lending interest rate (%) 2002 1/	26
Deposit interest rate (%) 2002 1/	12

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2004
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004
a/ Data are for years or periods other than those specified.

LOGICAL FRAMEWORK

Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Strategic Framework Goal Rural poor men and women, including indigenous population, has improved income and rural employment facilities and social capital by better integrating their economies into national/regional market	• No of households increase assets (anchor indicator of RIMS) • % of reduction in the prevalence of child nutrition (anchor indicator RIMS) • Vulnerable groups have increased access and greater participation in national and regional markets.	• State of the Nation Annual Reports • Studies on poverty. • National household surveys. • Natural resources management reports. • National MDGs studies.	
Strategic objective for Costa Rican Country Programme An institutional framework for the coordination of rural poverty reduction policies and programmes that promote production and employment in rural is strengthened.	• Increase in the number of poverty oriented programmes and projects carried out by public and private institutions that are implemented in a coordinated and coherent manner. • Degree of active participation of rural poor, especially indigenous communities, and their organization in local, regional decision making process.	• Performance evaluations of strategic initiatives and programmes. • Impact assessments of strategic initiatives and programmes. • Official documents (i.e. Legal Acts, Decrees, etc.) establishing new institutional arrangements. • Participatory impact assessments. • PBAS	• The GOCR's agenda for rural development and poverty alleviation keeps its high priority. • National development policies and sound macroeconomic conditions maintained.

Summary	Measurable Indicators	Learning System	Assumptions/Risks
Strategic development thrusts for Costa Rica			
Income and Rural Employment Generation at regional level created	• Number of enterprises and business opportunities created • Number of rural SMEs increased • No. of programmes of SME promotion in MEIC, and MAG at regional level successfully implemented. • No. of rural workers (esp. youth) and rural potential micro-entrepreneurs trained in a coordinated manner with potential new productive initiatives. • Increased coverage of rural financial non-financial services.	• M&E Systems of RDPR programme. • Annual Project Portfolio Performance Review. • Evaluation results of OE.	• Social deficits causing rural poverty attended by complementary measures.
Human and rural social capital in all regions strengthened and developed.	• No. of local organizations for national/regional decision making process strengthened • No of rural poor trained to improve labour skills • Increase of gender equality at local institutions and organizations • Increased number of rural poor organizations engaged in profitable agricultural and non-agricultural production		
Indigenous communities and women's social and economic organizations supported in capacity building and market integration.	• No. of indigenous communities and women's social and organizations involved in regional, local planning and economic initiatives functioning • % rural poor (esp. indigenous and women) accessed by rural markets, financial and technical services		
Key activities: • Establish policy dialogue for implementing RDPP programmes and projects. • Design IFAD rural poverty reduction programmes and projects. • Implement rural poverty reduction programmes. • Support the GOCR to monitor RDPR programmes. • Establish partnership to implement RDPR programmes (CABEI/CAF).			

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Government's Social Council (SGC – Consejo Social Gobierno de Costa Rica)	• The Vice-President of the Republic functions as the President of the Social Council and as the Minister of Planning ensures highest-level political decisions and coordination. • Strategic vision and authority over many Ministries and institutions. • All Ministries for social areas are part of the SGC. • Strong links with the Economic Council, including Ministry of Finance and the Central Bank. • Leadership and continuity of the Council.	• Functions are centred on the Vice-President. • Lack of sufficient technical staff directly responsible to the Vice-President.	• The main opportunities rely in the high political level of SGC and its power for orienting and reforming existing policies and programmes. • The main risks are associated to unexpected political changes and the consequent delays in programmes execution.	• The long Costa Rican tradition in the implementation of social policies has produced specialised agencies for different sectors (i.e. health, education, housing, work, training, social assistance, etc.). This situation requires a powerful coordination body with authority over the different Ministries and institutions. This is the SGC role.
Ministry of Finance (MH – Ministerio de Hacienda)	• Coordination with other areas including a high link with the Social and Economic Councils. • Prepares the National Budget on a yearly basis and approves all externally-financed programmes and projects. • Recognized leadership by other areas of GOCR.	• Insufficient technical knowledge in various social and economic development areas. • Resource allocation priorities do not always depend on economic net benefits.	• The present Financial Administration Law provides MH with strong power for resource allocation of GOCR budget. • Main risks related to the lack of enough information for adequate and timely resource allocation for rural development programmes.	• The MH is now the main GOCR institution for decisions regarding budget allocations and external financing. • This Ministry would finally approve any new IFAD operation in the country.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Ministry of National Planning (MIDEPLAN – Ministerio de Planificación Nacional)	• Responsible for the formulation, monitoring, and evaluation of the National Development Plan. • Responsible for the supervision of public institutions activities (Financial Administration Law). • Responsible for the co-ordination of the Regional Committees where all other Ministries have their seats. • Member of the COFIN that authorizes the negotiation of external credits and approves external investment, before MH approval.	• Limited physical presence at a regional level. • Overlapping of coordinating functions with other GOCR bodies (councils). • Need for better coordination with MH.	• Strong present links with the Social Council and the Vice Presidency of the Republic. • Sponsor of the regional approach for rural and social development. • Main risks associated to political changes.	• From 1990 to 1994 MIDEPLAN was dismantled due to political decisions. • During the present administration MIDEPLAN's role is stronger in terms of regional planning and coordination of GOCR activities. • MIDEPLAN was the executing agency for the IFAD-funded PPZN project. It still participates in PPZN's inter-institutional commission.
Ministry of Economy, Industry and Commerce (MEIC – Ministerio de Economía, Industria **y** Comercio)	• Legal Act No. 8262 for fostering of Small and Medium Enterprises (SMEs) designated MEIC as the main authority for this purpose (rural SMEs included). • Committed technical and political teams. • Willingness to establish partnerships with other public and private institutions.	• Limited financial and technical resources • Limited regional presence.	• Main opportunities given by the fact that MEIC is starting fostering rural SMEs with very motivated staff and open views to innovative mechanisms. • Risks come from political changes and the lack of institutional resources.	• A General Directorate (DIGEPYMES) has recently been established for fostering SMEs. • MEIC wants to establish agreements with other Ministries (MAG, MINAE, etc.), as well as programmes and projects of the public and private sectors in rural areas.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Ministry of the Environment and Energy (MINAE – Ministerio de Ambiente y Energía)	• Regional presence. • Awareness of rural development linkages with natural resources conservation. • Special tools for rural development and natural resources conservation (ongoing programmes of environmental services, indigenous and biodiversity conservation).	• Insufficient financial, human, and technical resources. • Lack of coordination with MAG.	• Leadership in legislation, agreements and national and international environmental treaties. • Main risks come from political changes and lack of resources.	• National Environmental Strategy still in progress.
Ministry of Agriculture and Livestock (MAG – Ministerio de Agricultura y Ganadería)	• Regional presence through 91 agricultural services agencies that coordinate various public support services. • Leadership of participative processes for the identification and implementation of rural development processes. • Experienced extension staff (388) with knowledge of local issues and opportunities.	• Too long transition period to outsourcing of extension services have weakened quality of services. • Budget reductions limiting operations in the last years. • Lack of coordination with new agents in rural development (MEIC, MINAE, etc.). • Overlapping of different programmes (i.e. DNEA and RDP). • Operative weakness of the central and regional infrastructure. • Lack of training programmes for technical staff.	• Main opportunities stem from the well-established regional presence of the DNEA and the possibility of strengthening its services with other institutions. • Main risks come from political changes and the lack of budgetary allocations.	• MAG is the institution in charge of executing PRODAPEN.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Sectoral Agricultural Planning Secretariat of MAG (SEPSA – Secretaría de Planificación Sectorial y Agropecuaria)	• Experienced personnel in sectoral studies and analysis. • Strategic alliances to obtain trustable statistics despite the lack of agricultural census.	• Insufficient personnel to manage the databases and statistics. • Little personnel trained in policy analysis.	• Advantages for monitoring the execution of agricultural policies and interinstitutional coordination. • Risks of organisational changes in MAG.	
National Irrigation and Underground Water Service (SENARA – Servicio Nacional de Riego y Avenamiento)	• National coverage. • Specialized personnel. • Institutional experience. • Capacity to execute projects.	• Economic dependence from other institutions (transfers). • Weak communication and internal coordination. • Weak monitoring and evaluation of the projects.	• Expanded and improved irrigation areas are essential for the development of agriculture and numerous small farmers. • Political changes may affect SENARA operations.	• CABEI is formulating a project for the modernisation of SENARA services and administration.
National Production Council (CNP – Consejo Nacional de Producción)	• Regional representation. • Experienced personnel. • Specialization areas in marketing, agribusiness, quality of agricultural products and food security. • Established facilities for the processing, storage, and conservation of all grains and seeds in all regions of the country.	• Institutional databases not decentralized and not updated. • Insufficient budget. • Centralized decision-making process.	• Take advantage of experiences and institutional knowledge. • The financial situation of the institution is leading to a reduction of the current programmes and personnel.	• CNP future role is under study.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Agrarian Development Institute (IDA – Instituto de Desarrollo Agrario)	• Qualified and experienced personnel. • Concentration of efforts in settlements of small holders. • Significant progress in planning, monitoring, and evaluation. • Constant presence in the rural settlements.	• Lack of balance between the regional resources and the problems and demands of the regions. • Lack of monitoring and evaluation of the regional actions. • Low investment recovery and credit granted to the settlements. • Weak interinstitutional coordination mechanisms. • Deficient databases of the development of the settlements. • Insufficient resources for the purchase of lands.	• Existence of communal organizations and producers in the settlements covered provides basis for priority rural development programmes. • Lack of resources and political changes affect IDA´s effectiveness.	• IDA has been a major agent in rural reform and in the settlement of thousands of small farmers in the country.
Costa Rican Institute for Fishing and Aquiculture (INCOPESCA – Instituto Costarricense de Pesca y Acuicultura)	• Qualified professional personnel.	• Weak control and administration. • Operative weakness in the regional field. • Weak coordination with the agricultural sector.	• Important agency for artisanal fishermen support. • Limited resources are the main risk for effective operations.	• No ICOPESCA involvement in PRODAPEN.
National Agricultural Technology Innovation Institute (INTA – Instituto Nacional de Innovación de Tecnología Agropecuaria)	• Highly experienced personnel. • Legal frame to formulate strategic alliances.	• Very new institution. • Scarce resources for research. • Lack of training programmes for personnel. • Lack of coordination with demand.	• It has a flexible legal framework for decision-making process and financial resources management. • Changes in political decisions and decrease in the financial resources for research.	• Institution established in 2001.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Mixed Institute of Social Assistance (IMAS – Instituto Mixto de Ayuda Social)	• Continuous Government support. • Coordination and articulation with institutions and organizations that take care of the poor at national and regional levels. • Budget comes from the private enterprise and from FODESAF (financial sustainability). • Modern and efficient technological instruments. • Positive image, acceptance, and credibility from the communities and institutions of the social sector.	• Priority on programmes is subject to changes in political authorities. • More regional presence is needed. • Lack of sufficient training for staff.	• IMAS provides a formidable data base for characterising the poor and the rural poor. • IMAS activities could be better targeted to special groups of the rural poor with more co-ordination and information. • Risks come from the allocation of resources to other social groups due to political decisions.	• IMAS is one of the most efficient social assistance institutions in the region.
Costa Rica National Bank (BNCR – Banco Nacional de Costa Rica)	• The largest bank in the country. • Long experience serving the small farmer sector. • Diversity in the offer of services. • Creation of the Development Banking programme for rural micro, small and meduim enterprises. • Presence in all regions of the country.	• Limited resources to finance small rural producers. • Lack of technical assistance services to support financial services to the rural poor. • Lack of coordination with other agencies for rural development.	• Main opportunity is the future reactivation of the *Rural Boards* for the financing of small farmers and rural poor. • Risks come from potential changes in banking regulations.	• BNCR has successfully participated in the implementation of IFAD projects.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
National Learning Institute (INA – Instituto Nacional de Aprendizaje)	• Professional staff with long experience in education and training. • INA teams work integrating design, contracting, technological transference and training execution. • INA has the willigness to coordinate its actions with other rural development institutions.	• Inadequate interinstitutional coordination. • Lack of technical skills in certain areas of technical knowledge.	• INA has the capacity to innovate in new training programmes. • It also has established innovative partnerships with different public and private development organisations. • Main risks would come from budget constraints and/or policy changes.	• INA has specific programmes for the agricultural sector. • INA has worked with IFAD projects (PPZN and PRODAPEN).
Mixed Public-Private Production and Marketing Boards (ICAFE, LAICA, CORBANA, CORPOARROZ)	• Constitute a mechanism for coordinating between farmers, agroindustry, exporters and government,. • Are able to provide research and extension facilities to farmers	• Deal mainly with the more commercial-oriented farmers • Risk becoming captive of strong interest groups	• Offer a counterbalance to interest groups, through formal representation of each one on the Boards	• A long-standing institutional arrangement, dating from the mid-1930`s. It is stated that have been capable of protecting farmer`s interests through aformal negotiated process.
Credit Unions (Cooperativas de Ahorro y Crédito)	• Diversity in the supply of services • Extensive geographical coverage • Are part of the important cooperative sector (Movimiento cooperativo)	• Regulatory framework and supervision mechanisms require strengthening • Risk in mobilising savings in absence of adequate mechanisms of supervision and internal control	• Creating competition for the banking sector •	• In many cases the competitive advantage of credit unions vs. banks stems from the promptness and quality of their service rather than from differences in interest rate or loans terms
Community Credit Enterprises (Bancos Comunales, Comités de Crédito, S.A de Capital Accionario)	• Locally-based alternative to money lenders for providing a basic level of FS to very poor people • Create ownerships through mobilization of membership resources	• Very limited capacity and scale of operations restricted to the community • Potential for sustainability due to very weak institutional capacity	• Graduation mechanisms for rural population to eventually become bankable	• There are already more than 300 of this kind of organisations created with FINCA Costa Rica's and 4 Regional Foundations created with CARE assistance.
Private service Organizations (NGO's, technical services companies)	• Professional staff with experience in training and technical assistence • Diversity in the supply of services to formally established organizations	• Lack of technical skills in certain areas like management ando organization • Reduced financial and human resources, due to dependency on grant financing	• Capacity to innovate in technical assistence methods • Partnerships between public and private development organizations • Main risks could be the lack of financial sustenibility	• The number of these organizations initially increased due to public sector and descentralization policies, but their those working rural areas have been sharply reduced in recent years.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Risks	Remarks
Exporters and producers unions	• Represent intersts of different groups (small, mediun and big farmers, exporters and agroindustry) • Promote market specialization, improved quality in products • Provide transfer of techonology spcecially for medium to large farmers	• Lack participation of the smaller and poorerl farmer s • Limited phisycal presence at local level	• Promote a legal framework and investment climate for the busimess development and market access • Therisks involveunstable – usually new- markets • Free trade international agreements • Partnership with public and private organizations	• There are large differencse among these type of organizations, given that they represent large and small farmers
Local Organizations (Organizaciones Locales, Centros agrícolas Cantonales, Asociaciones de Desarrollo Comunal, etc.)	• Diversity of local options: development, enviroment, and agricultural regional councils, national unions of local governments and municipalities, and community development associations.	• Political and administrative centralism. • Weak developement schemes and execution of regional initiatives in marginal zones. • Lack of qualified human resources in some regions. • Absence of decision-making mechanisms and community participation in marginal regions.	• MIDEPLAN regional development plan includes efforts to decentralize local development initiatives. • The new Municipal Code gives more flexibility and more financial administrative space.	• There are large differences between municipal (cantonal) , regional, and administrative levels.

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

1. Systematic upgrading of skills and knowledge related to rural development and poverty alleviation as well as support for the exchange of experiences among beneficiaries in the region would be supported by the IFAD Latin America and the Caribbean Division. In Costa Rica, IFAD would take advantage of the existing network of grass-roots organizations and NGOs. The future design of programmes and projects in the country would be based on intensive consultations with the Government, other stakeholders and communities, as well as the mobilization of grass-roots groups and local institutions. Innovative approaches to rural development require an intensive and systematic exchange of experiences and the training of project technical staff and beneficiaries. Therefore, the in-country networking of projects, together with sub regional and regional networking, would be used as permanent support for project implementation in the country.

2. RUTA (Regional Unit for Technical Assistance), is a multi- agency and multi-national regional programme based in Costa Rica and established in 1980 with IFAD participation (in partnership with the World Bank, IDB, FAO, DFID, IICA and UNDP). Its main objective is that of cooperating in rural development policies and projects with the seven countries of Central America and would play a significant role in the formulation and implementation of the proposed country programme. Important contributions would also be made by SERFIRURAL, the IFAD regional programme for Rural Financial Services development, based in RUTA´s facilities.

3. PROGENERO, the IFAD Latin America and the Caribbean Division's gender-strengthening network, is supporting projects in Costa Rica through workshops and training events. With PREVAL (Programme for Strengthening the Regional Capacity for the Evaluation of Rural Poverty Alleviation Projects in Latin America and the Caribbean) there is a close collaboration for assisting start up of monitoring and evaluation units of existing and future projects. Hosted by CATIE (Turrialba, Costa Rica), the IFAD´s TAG SETEDER is the regional programme for supporting the formulation and implementation of technical services components and technical services markets in the region. It is expected that the proposed country programme would profit from the activities carried out by this ongoing project. FIDAMERICA, the Internet-based system of information exchange on the IFAD Latin America and the Caribbean Division's projects in the region, would also continue to provide a forum for the exchange of experiences through its on-line seminars on topics ranging from rural credit to private-sector extension services and marketing.

4. It is expected that experiences form PRAIA (IFAD grant for supporting indigenous communities) would be very useful for the implementation of the proposed indigenous communities development and that PROMER, the division's grant that is oriented towards small rural enterprises, would also play an important role for the implementation of the proposed income generation and employment strategic thrusts in Costa Rica.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/ Synergy Potential
World Bank	Relatively small financier of investment projects in Costa Rica. Spent five years (1993-1998) without approving new projects for the country. Currently has 5 on-going projects in health, environment, organic agricultural production, and natural resources. Its current Country Assistance Strategy (CAS) proposes a pipeline of 6 projects for the next five years for about USD 200 million. The proposed *Agricultural Sector Project* (USD 15 million estimated cost) will have the objective of improving phytosanitary controls, especially for exports, providing improved technologies to farmers and organised groups from production to marketing, increased value-added through processing and better marketing, and business development. This project is at a very early stage of formulation.	National. National.	Ongoing. To be implemented.	Medium. High.
Inter-American Development Bank (IDB)	IDB is the largest international lender to the GOCR with a total net commitment of USD 603 million. Currently finances several on-going projects in various areas. *Regularisation of the Cadastre and Property Registry Project* has important impacts for rural development as land tenure rights will be official and legal in many areas of the country. *Sustainable Agricultural Production Project* approved in 2002. IDB is expected to offer support amounting to USD 15 million to modernise agricultural extension services. *Programme to support competitiveness improvements*. This programme aims at supporting the Government in accelerating growth as the only way to secure sustainable improvements in living standards and sustainable reductions in poverty. It includes a Policy Based Loan (PBL) (USD 100 million) to support competitiveness reforms and an Investment Facility for Growth and Competitiveness. (USD 200 million). This Facility would further production growth through improvements in roads, employment-relevant secondary education, knowledge generation and adoption of technology in productive processes, export development, SME development, adjustments in key institutions, including local governments to support free trade agreements, cut red tape and streamline regulations. The Programme would include: (i) Secondary Education and Work Linkages 9 USD 25 million); (ii) Participatory Rehabilitation of Rural Roads (USD 40 million); (iii) Science and Technology for Competitiveness (USD 35 million); (iv) Strengthening Digital Management on the Fiscal Areas (USD 40 million); (v) Support for International Commerce (USD 72.7 million, and (vi) Support to the MEIC (USD 37.3 million).	National. National. National	Ongoing. Ongoing. To be implemented.	High. High. High.

Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/ Synergy Potential
Central American Bank for Economic Integration (CABEI)	CABEI is the second largest financier of the GOCR. Has completed a total of 49 investment projects in the country in various areas. Currently has 7 on-going projects in telecommunications, health, education, energy, agricultural development, and water. The *Agricultural Development Project for the Peninsula of Nicoya* (PRODAPEN) is co-financed with IFAD. Currently is considering financing an *Irrigation Services Modernisation Project* (SENARA), under formulation with assistance of the Inter-American Institute for Cooperation on Agriculture (IICA).	Peninsula of Nicoya. National.	Ongoing. To be implemented.	Already exists. High.
Bilateral agencies	Bilateral assistance is rather marginal since most bilateral donors have concentrated their assistance in the poorest countries of Central America.			
Inter-American Institute for Cooperation on Agriculture (IICA)	IICA develops actions in a wide range of agriculture-related topics including export promotion, market linkages, technological innovation, food safety, phytosanitary services and standards, food security, organic agriculture, gender, income-generating activities, agrotourism, technical education, higher education, and agricultural information systems. On the policy level, IICA is working with the Ministry of Agriculture to develop a new national rural development strategy as well as a national strategy for organic agriculture. Has two regional programmes, one on agricultural trade, negotiations and phytosanitary standards; and one on beef quality, safety and marketing.	National. National. Regional.	Ongoing. Ongoing. Ongoing.	High. High. Medium.
United Nations Development Programme (UNDP)	Identifies, formulates, implements, monitors, and evaluates projects and programmes in the area of sustainable human development, often in collaboration with other agencies (international, national and local).	National.	Ongoing.	Low.
Andean Development Corporation (CAF)	Focus on infrastructure projects, in the areas of oil, energy, transport, and related infrastructural areas.	National.	Ongoing	Low.
Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)	Carries out projects and programmes in the areas of food security and rural development; natural resource management; and trade. *Programme for the Rehabilitation of Agricultural Areas Affected by the Floyd Hurricane*. *Support Programme to Agricultural Surveys*. *Development of an Agro-conservationist Approach Programme.* *Higher Education Programme on Agricultural Economics, Policies and Rural Development*.	National. Local. National. National. National.	Ongoing. Ongoing. Ongoing. Ongoing. Ongoing.	Medium. Low. Low. Medium. Low.